



Distr.  
GENERAL

A/41/159  
12 February 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

## استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أطلب اليكم تعميم النص المرفق  
بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة .

وكنتم أودّ أن يعمّم هذا النص في إطار البند ٣٩ من الدورة الأربعين . بيد  
أنه ، نظرا لإقبال هذا البند ، بالفعل ، ولأنه وفقا لما جرى عليه العرف في الجمعية  
العامة ، لا يمكن لهذا السبب ، توزيع النص في إطاره ، فأنني أرجو منكم التفضل  
بتعميم النص المذكور بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والأربعين للجمعية  
العامة في إطار البند المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي" .

(توقيع) بوريس تسفيتكوف

النائب الأول لوزير الخارجية

والممثل الدائم لجمهورية بلغاريا الشعبية

مرفق

من المعروف أن البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا الشعبية لدى الأمم المتحدة قد أعربت في رسالتها الموجهة إلى الأمين العام (A/40/869) عن موقف بلدي فيما يتعلق بالهجوم الذي شنه السيد تورغوت أوزال دون استفزاز على بلغاريا أثناء الاحتفال الرسمي بذكرى مرور ٤٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة . وعمت البعثة الدائمة لتركيا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، رسالة تضمنت افتراءات وبيانات مشينة وأكاذيب جديدة عن تاريخ الدولة البلغارية والسياسات التي تتبعها في الوقت الراهن .

وقد اهتمت البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا الشعبية برغبتها في عدم تحويل اهتمام المنظمة العالمية في المرحلة الختامية من الدورة ، لدى اعتمادها لقرارات تتصل بالمشاكل الجوهرية المتعلقة بالسلم والامن ، وقررت الامتناع عن الرد فوراً على رسالة تركيا . والواقع إن ما تميزت به الرسالة من لهجة عدائية ومتعجرفة ومغالاة في الحماس الوطني ، قد أظهر بقدر كبير وجهات النظر والاعتبارات التي دعت تركيا إلى شن الحملة المناهضة لبلغاريا .

ومع ذلك ، تجد البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا الشعبية لدى الأمم المتحدة أن السكوت أمام ما ورد في رسالة تركيا من تلميحات غير ممكن . ويرى بلدي أن عدم الرد على وثيقة في أرشيف الأمم المتحدة تنطوي على تشويه سافر للحقيقة وتشهير الكراهية والتوتر بين البلدان والشعوب بهذا الشكل ، أمر يندطوي على ظلم ، إن لم يكن غير معقول .

ونود ، دون التعرض بالتفصيل للاكاذيب كلها ، أن نوجه انتباهكم ، أساساً ، إلى تزوير الجانب التركي للتاريخ لغرض واضح وهو تطويعه كيما يتلاءم مع ادعاءات الوقحة والرامية حصراً إلى النيل من مكانة بلغاريا . وتدور هذه الافتراءات حول محاولة غير لائقة لتصوير الامبراطورية العثمانية التي أخضعت الشعب البلغاري وشعوب أخرى لاستعباد آثم لمدة تناهز ٥٠٠ عام ، كما لو كانت الحاكم الشرعي لهذه الشعوب بل المحسنة اليها . وما يسعى إلى توصيله مضمون الرسالة واضحاً بشكل لا يدع مجالاً للخطأ ، وهو أن أنقرة لها "الحق المطلق" في التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الشعوب ودولها السيادية .

ومن المبادئ الأساسية لهذه النظرية المناهضة للتاريخ إدعاء أن الحكم العثماني كان له "أثر إيجابي" على مصير بلغاريا الوطني ، وما تضمنه من كذب واضح عن "الحياة السعيدة" التي كان يحيهاها الشعب البلغاري تحت حكم الأتراك .

وهذه الحجة لا تستحق المناقشة . فالحقيقة التي يعرفها العالم كله أن البلغاريين وجميع الشعوب الأخرى التي أخضعتها هذه الامبراطورية كانوا محرومين من كل الحقوق وعاشوا كالعبيد . وهناك مصادر تاريخية عديدة ، من بينها بيانات أدلى بها شهود عيان من المسافرين في ذلك الوقت ، وكانت شهادة واضحة لحرمان الشعوب المستعبدة من حقوقها ، ولاختطاف الاطفال البلغاريين بالقوة لضمهم الى جماعة الانكشارية ، وقسر الشعب البلغاري على التثريك الجماعي .

وتنسب رسالة تركيا فضل "إنقاذ" الشعب البلغاري من الإبادة الى الامبراطورية العثمانية . ويتبين سخف هذا الادعاء بالرجوع الى خلفية الحقائق التاريخية المجردة على النحو التالي : ٦٠٠ ١ حدث تمرد وإبادة ٦٨٠ ٠٠٠ من البلغاريين في العقود الأولى من النير العثماني ، وموت بضعة ملايين آخرين نتيجة للعنف خلال فترة حكمه كلها ، ومجزرة باتاك وغيرها من أعمال الإبادة الجماعية خلال القمع الوحشي لانتفاضة نيسان/ ابريل ١٨٧٦ ، فضلا على الثورات البطولية التي قامت بها شعوب وجنسيات أخرى في ظل الحكم العثماني ، وكذلك العديد من الوقائع المماثلة .

إن ادعاءات الجانب التركي بشأن مهمة خلاص قامت بها الامبراطورية العثمانية ادعاءات شائنة وهي إهانة موجهة لذكرى ضحايا لا حصر لهم قُتلوا في الكفاح من أجل تحرير بلغاريا . إن بقاء الشعب البلغاري يرجع ، لا لرحمة تركيا وحنانها ، بل لشباب روحه الوطنية ووعيه الوطني ، وهو أيضا نتيجة تضحيات الالاف من أبنائه وبناته الذين بذلوا أرواحهم في كفاحهم ضد المظهد ومن أجل الحرية . وقد ورد وصف دور الامبراطورية العثمانية الحقيقي في عدة منشورات شهيرة من تأليف ف. هوغو ، و ج. ماكفاهان ، و و. غلادستون ، و أ. شكويلر ، وعدد آخر من المعاصرين البارزين ممن رفعوا صوتهم ضد إبادة الشعب البلغاري بلا رحمة . ويهمننا أن نعرف على الأقل اذا كان ما أبداه كمال أتاتورك ، السياسي التركي الجليل ، في تأملاته المتعمقة حول الطابع القومي للدولة العثمانية له قيمة من وجهة نظر الممثل الدائم لتركيا .

ويلجأ الجانب التركي ، في محاولة لإضفاء مزيد من المصداقية على مهمة الخلاص التي اضطلعت بها الامبراطورية العثمانية الى تحريف سخييف للحقائق التاريخية . وعلى سبيل المثال تدعي الرسالة السالفة الذكر أن بلغاريا مدينة للامبراطورية العثمانية بتحريضها من الحكم البيزنطي . إن مجرد الرجوع الى كتب التاريخ يؤكد أن البلغاريين حرروا أنفسهم من السيطرة البيزنطية في سنة ١١٨٧ ، أي أن المملكة البلغارية الثانية ظلت في حيِّز الوجود لفترة تزيد عن ٢٠٠ سنة قبل وقوعها تحت النير العثماني .

إن افتراءات الجانب التركي بشأن ما أسمته بتغيير الاسماء قسرا في بلغاريا ، وهي موجهة من موقف مَن نصَّب نفسه حكما ومستشارا ، مجردة من الاساس تماما . فقد اوردنا في رسالتنا (A/40/869) إيضاحا وافيا في هذا الصدد . وقد اتسم رد فعل تركيا على بيان الحقائق بالارتباك ، ولا عجب في ذلك . فليس هناك تعليل آخر ، مثلا ، لتفسير مقال مدحت باشا الذي كان غريبا وغير منطقي - وهو المقال الذي ادعت رسالته تركيا انه كان متأثرا بظروف ما بعد الحرب في بلغاريا . بيد أن هذا التفسير لن يقنع أحدا ، لان مقال مدحت باشا يستخدم لغة الصدق في التاريخ . ويتضمن تحليلا لسياسي تركي بارز عاش في تلك الفترة وكان حاكما لمقاطعات الدانوب ووزيرا أكبر في الامبراطورية - وهما منصبان وفرَّا له القدرة على اصدار حكم مستنير وراجح بشأن الاصل الوطني للمسلمين البلغار .

ويرى بلدي أن ليس هناك ما يدعو الى مواصلة الكشف عن التلفيقات المذكورة أعلاه واحدة بعد واحدة . فليس هناك رد أفضل من الواقع الموجود في بلغاريا . نحن بلد سياحي مفتوح يزوره ملايين السياح كل سنة . وقد تجاوز عدد الذين زاروا بلغاريا في عام ١٩٨٥ فقط ٧ ملايين سائح . وفي عام ١٩٨٥ فقط وفد الى بلغاريا ما يزيد على ٢٣٠٠ صحفي أجنبي منهم صحفيين أتراك ، وجاء بعضهم خصيما للبحث عن دليل على أعمال العنف . والدبلوماسيون الاجانب متمتعون بحرية الانتقال في بلغاريا كاملة . ولم يستطع أحد منهم التحقق من حادث وحيد استخدم فيه العنف . فما يُكتب في الصحافة التركية ووسائط الاعلام الجماهيري الأخرى عن حالات استخدام العنف ، والقتل والاعتصام وما الى ذلك كله بغير أساس من الصحة . ولم يقم أي شخص الدليل على حدوثها . وجميع الأشخاص الذين نقلت ووسائط الاعلام التركية أنباء قتلهم ، قد ظهروا بعد ذلك أحياء معافين في الاذاعة والتلفزيون البلغاري وأمام المراسلين الاجانب .

أما "الوثائق" المزعومة المرفقة برسالة تركيا والمقدمة باعتبارها من أصل بلغاري ، فحقيقة أمرها بسيطة - فكلها مزيفة من قبل الاستخبارات التركية وهي بذلك مزورة .

ولا نستطيع أيضا أن نتجاهل التلميحات الواردة في رسالة تركيا بشأن اشتراك بلغاريا الوهمي في الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات . وفي هذا الصدد ، يقوم الممثل الدائم لتركيا فقط بتترديد افتراءات تشهيرية مألوفة لفقتها وكالات معروفة ورُفضت بالفعل في عدة مناسبات ، من بينها المحاكمة التي جرت في روما حول محاولة اغتيال رئيس الكنيسة الكاثوليكية الرومانية . إن بلدنا يرفض هذه الافتراءات رفضا قاطعا باعتبارها بلا مبرر ولا أساس وبوصفها راجعة لاعتبارات سياسية . إن موقف جمهورية بلغاريا الشعبية من الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات معروف . فقد أدانت بلغاريا هذه الشرور ، بل عملت على مكافحتها ، والأدلة على ذلك كثيرة . ويمكن الاستشهاد بحقائق وأرقام محددة عن المخدرات والتجسس القادمين من تركيا والذين تمدي لهم موظفي الجمارك في بلغاريا بانتظام .

إن ما تبذله تركيا من محاولات لادعاء حق "انساني" من نوع ما يبرر تدخلها في الشؤون الداخلية لجمهورية بلغاريا الشعبية وتلاعبها بالمسلمين البلغار من أجل تحقيق أهدافها التوسعية التركية الخاصة ليس لها أساس في القانون الدولي ولا في المنطق . وينسحب ذلك أيضا على المواد الدعائية التركية التي تحاول أنقرة إدخالها خلصة في محافل دولية معينة . وليس لتركيا إلا حقوق تاريخية وسياسية وأخلاقية دنيسا تسمح لها بشغل العالم بقضية اختلقتها وأشعلتها لاعتبارات خاصة واضحة على المعيديسن الداخلي والخارجي ، لاسيما في ضوء الحالة المأساوية لحقوق الانسان في تركيا نفسها . إن المجتمع الدولي ، ككل ، على وعي تام بهذه الحالة وبأن تركيا ليست طرفا في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، أو في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وغني عن البيان أن عرضها في ذلك هو الاحتفاظ بحرية الحركة في قمعها واضطهادها الوحشي لمواطنيها ، لاسيما الاقليات الوطنية التابعة لها .

وأود أن أكرر ، باسم حكومتي ، أن جمهورية بلغاريا الشعبية مازالت راجية في تطبيع علاقتها مع تركيا . وموقفنا معروف لحكومة تركيا . إن بلغاريا مستعدة للتفاوض والسعي نحو التوصل لحلول للمشاكل الشنائية على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة . وينعكس هذا الاستعداد في أن الدعوات الرسمية التي وجهت إلى رئيس تركيا ورئيس وزرائها ووزير خارجيتها للقيام بزيارات رسمية إلى بلغاريا مازالت قائمة . إلا أنه ينبغي للجانب التركي أن يوقف تدخله في الشؤون الداخلية لبلغاريا ومواطنيها ، حتى تكون هذه الزيارات ممكنة .

-----